

حسابات الربح والخسارة تقود إخوان الأردن للمشاركة في الانتخابات

حزب جبهة العمل الإسلامي يحمل الحكومة مسؤولية أي انتكاسة انتخابية



الإخوان وهاجس العزلة

ويتوقع أن تؤثر أزمة تفشي جائحة كورونا - التي عادت لتضرب بقوة في المملكة - على الحملات الانتخابية في ظل منع التجمعات، كما ستدفع الأزمة نسبة كبيرة من الناخبين إلى العزوف عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع، مع الإشارة إلى أن نسبة المشاركة في انتخابات 2016 لم تتجاوز عتبة 37% في المئة.

وبحسب قانون الانتخاب الأردني، فإن الانتخابات تجري على أساس قوائم وطنية على مستوى محافظات المملكة، والدوائر الانتخابية في المحافظات الكبرى وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة، ويشترط في تشكيل القائمة أن لا يقل العدد فيها عن 3 مترشحين، ولا يسمح بالترشح الفردي للانتخابات.

ويحسب قانوا 4 ملايين و655 ألف ناخب وناخبة المشاركة في الانتخابات القادمة، وسط ترجيحات بعدم حدوث تغير كبير في المشهد النيابي المقبل، حيث من المتوقع بقاء ذات الفيسفساء العشائرية والمناطقية مع تقلص حجم الأحزاب السياسية بما في ذلك حجم النزاع السياسية لجماعة الإخوان حزب جبهة العمل الإسلامي.



وائل السقا
غياب الحركة الإسلامية
عن البرلمان يعد
انتسابا من المعارضة

وشدد العضالية، خلال نفس المؤتمر، على أن "العيب بتسيير الانتخابات القادمة في هذا التوقيت بالذات، سيكون بمثابة عيب باستقرار الدولة".

ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في الأردن في 10 نوفمبر المقبل، لانتخاب المجلس التاسع عشر، بعد انتهاء ولاية المجلس الحالي.

حزب جبهة العمل الإسلامي قرر أخيرا المشاركة في الانتخابات التشريعية التي لم يعد يفصل عنها سوى أسابيع قليلة، وكان هذا القرار متوقعا ذلك أن الحزب وجماعة الإخوان الأم غير قادرين على تحمل كلفة المقاطعة بأهظة الثمن.

عمان - حسم حزب جبهة العمل الإسلامي النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، قراره بالانضمام للمشاركة في الانتخابات النيابية، بعد جدل واسع داخل أروقته على خلفية تبني تيار وازن لخيار المقاطعة.

وترى دوائر سياسية أن قرار المشاركة كان متوقعا حيث أن قرار المقاطعة كان سيكون كارثيا بالنسبة للجماعة وحزبها في ظل التحديات الداخلية التي تعصف بهما.

وقال الحزب في بيان تلاه نائب أمينه العام وأهل السقا إن "قرار المشاركة جاء بعد لقاءات مستمرة، واستشارات مستفيضة، ومداومات شورية بمرآك صنع القرار في مؤسسات الحزب"، معتبرا أن القرار المتخذ ينطلق من "موقف مبدئي في ظل ما يتعرض له الأردن من إضعاف مبرمج لمؤسساته".

وأضاف أن "غياب الحركة الإسلامية عن البرلمان يعد انتسابا من تلك الحركة

التي تستهدف الأردن وقواه الوطنية وفي مقدمتها الحركة الإسلامية، وتحقيق أمنيات أولئك المعرضين بإخلاء الساحة لهم، لتخلو لهم الأوطان لتمير مشروعاتهم المشبوهة".

وشارك حزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في العام 2016 ضمن ائتلاف أطلق عليه "التحالف الوطني للإصلاح"، الذي حاز على 14 مقعدا (من أصل 130)، ويرجح أن ينتهج الحزب ذات الصيغة في المشاركة في الاستحقاق المقبل المقرر في نوفمبر المقبل، مع السعي "إن أمكن" إلى توسيع دائرة الائتلاف.

ودعا النزاع السياسي لجماعة الإخوان الأردنيين إلى "التوجه نحو صناديق الاقتراع لدعمنا، فنمك الدعم ومنا لواء، رفعة لهذا الوطن، وإسنادا له في وجه كل المؤامرات".

وقال إن "دعمكم هذا يُعتبر استمراراً لمسيرة كتلة الإصلاح النيابية التي كان لها الموقف المشرف في دعم القضايا

دعايات «مبتكرة» لمرشحين للانتخابات في الأردن تقود بعضهم إلى السجن

عمان - لا تخلو دعايات الانتخابات لمرشحين للانتخابات النيابية في الأردن من طرافة أودت ببعضهم إلى السجن، على غرار أحد المرشحين في إربد شمال المملكة الذي وظف وسائل التواصل الاجتماعي لاستقطاب الناخبين مقدما جملة من الإغراءات والوعود المالية، لينتهي به المطاف وراء القضبان.

ونشرت تقارير إعلامية محلية أن المدعي العام المعين للنظر بقضايا الانتخاب في إقليم الشمال، القاضي خلدون الحسين، أوقف أحد المرشحين للانتخابات النيابية في إربد 14 يوما على ذمة التحقيق.

ووفق وكالة "عمون"، فقد وجه المدعي العام للمرشح تهمة جنائية

عن أساليب مبتكرة لجذب الناظر إليهم، ومنهم من يوظف عائلته لكسب الأصوات.

ويستهدف هؤلاء الشرائح الهشة وسكان المناطق الفقيرة في المملكة، بسهولة استقطابهم.

وكان المدعي العام أوقف الأسبوع الماضي 6 أشخاص على علاقة بناحية سابقة في محافظة الزرقاء شمال شرق العاصمة عمان، بينهم 3 من أفراد أسرتهما بتهمة شراء أصوات ناخبين، ومن بين الموقوفين والد النائب وزوجته وابن شقيقها.

وسبق وحولت الهيئة المستقلة للانتخابات 25 شخصا إلى السلطات الأمنية بتهمة شراء أصوات انتخابية، ليتم إحالتهم لاحقا إلى التحقيق.

الضغوط الغربية تثمر «مرجعية سياسية» جامعة لأكراد سوريا

تركيا تضغط على الائتلاف السوري لفك الارتباط مع المجلس الوطني الكردي

حاورات ومفاوضات قديمة مع حزب الاتحاد الديمقراطي منذ عام 2014 وأبرم معه ثلاث اتفاقيات بإشراف الرئيس مسعود بارزاني، وكان حينها المجلس كما الآن جزءا لا يتجزأ من الائتلاف الوطني السوري.

توحيد الفرقاء الأكراد من شأنه أن يضاعف وزن الأكراد السياسي في أي محادثات مستقبلية بشأن التسوية في سوريا

ولفت القيادي في المجلس إلى أنهم لم يتلقوا بعد أي رد على قرار إبعاد ممثلهم وأوضح كدو "رغم تأخير الرد فإن المجلس سيبقى مصرا حتى النهاية على إعادة النظر في هذا القرار الضاليم الذي اتخذ بحقه من جانب واحد".

وهاجم رئيس الائتلاف السوري نصر الحريري في وقت سابق من الشهر الجاري مفاوضات المجلس الوطني مع الاتحاد قائلا في تغريدة على حسابه على "تويتر" "الاتفاقيات مع الميليشيات الإرهابية الانفصالية تجعل مبرمها في صف تلك الميليشيات وتشكل خطرا على وحدة سوريا ومسار الحل السياسي فيها".

الحديث عن اتفاق شامل، قائلا "نعمت قاعدة إما الاتفاق على كل شيء وإما لا اتفاق، والمرحلة المقبلة من المفاوضات مفضلية وهامة جدا".

وكان مصدر كردي أكد في وقت سابق لموقع "باسنويوز" الكردي أن المجلس الوطني يصر على ضرورة تغيير خطة التعليم في المناطق الخاضعة لنفوذ قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والعمل على تحييد العملية التربوية من الصراعات العسكرية، والتنسيق مع هيئات أممية ومنظمة اليونسيف لتصديق الشهادات وتثبيت المراحل التعليمية السابقة.

وذكر المصدر أن مسألة عودة قوات البيشمركة التابعة للمجلس والتي يتواجد عناصرها اليوم في إقليم كردستان العراق تم ترحيلها إلى الجولة المقبلة من المفاوضات.

ويرفض الاتحاد الديمقراطي عودة البيشمركة الكردية قبل الاتفاق على كيفية انتشارها في المنطقة.

ويسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي ونزاعه العسكرية وحدات حماية الشعب الكردي على جزء واسع من شمال سوريا وشرقها، ويرى مراقبون أن الاتحاد لن يقبل منافسين له في المنطقة، وهذا ما يعرقل فرص التوصل إلى تسوية شاملة. والخلافات بين المجلس الوطني والاتحاد الديمقراطي تتجاوز قضية من هو الطرف المسيطر على الأرض إلى

وتعتبر تركيا توحيد الصف الكردي خطوة موجهة ضدها، حيث أن هكذا مشروع من شأنه أن يضاعف وزن الأكراد السياسي في أي محادثات مستقبلية بشأن سوريا. وترفض أنقرة أي مشاركة للأكراد في المفاوضات السورية بشكل منفصل.

وأكد عضو المجلس الوطني فؤاد عليكو، أن "المرجعية السياسية الكردية" التي تم الاتفاق عليها، ستكون أعلى مرجعية كردية في سوريا. وأوضح أن



جيفري في الحسكة لمواكبة مسار المفاوضات الكردية - الكردية

دمشق - قطعت المفاوضات بين الفرقاء الأكراد في شمال شرق سوريا والتي تجري برعاية غربية أشواط مهمة للتوصل إلى مرجعية موحدة تمهيدا للمشاركة في العملية السياسية لحل الأزمة السورية.

وشهدت المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي وتحالف الوحدة الذي يقوده حزب الاتحاد الديمقراطي تعثرا قبل أسابيع، ليتم التدارك لاحقا والاتفاق على البناء على نقاط التقارب لفسح المجال أمام بناء مرجعية واحدة فيما تم ترحيل القضايا الخلافية لجولات مقبلة.

وجاء هذا الإخفاق على خلفية ضغوط أميركية، حيث يوجد الموقف الأميركي الخاص إلى سوريا جيمس جيفري منذ الأحد في الحسكة (عاصمة الإدارة الذاتية).

ويرى مراقبون أن تشكيل مرجعية سياسية موحدة خطوة مهمة في مسار إشراك الأكراد في المحادثات السياسية التي تجري برعاية أممية، محذرين في الآن ذاته بأن عدم حل النقاط العالقة قد يعيق هذا المشروع.

ويلفت محللون إلى أن تشكيل مظلة كردية سورية جامعة خطوة تدفع باتجاهها القوى الغربية وأيضاً روسيا، وهذا ما يفسر تزايد المخاوف التركية، ومطالبة أنقرة لموسكو مؤخرا بتسليحها منطقتي تل رفعت ومنبج في ريف حلب.